ملاحظات ضرورية حول الموقف السوري الراهن

الطاهر الأسود*

■ بدا خطاب الرئيس السوري الشاب في 15 آب/أغسطس، حسبما أراده صائغوه على ما يبدو، «حاسما» و«مجلجلا»، والأهم من كل ذلك «منتقما» بالتحديد من قوى «14 آذار». غير أن ذلك الخطاب بدا نموذجا متناهي الدقة على ما يعتري القيادة السورية من محدودية في التموقع كفاعل مؤثر في المنطقة. ليس الموقف السوري المانع للبرامج الأمريكية والاسرائيلية إلا العامل الوحيد الذي يبقي سورية طرفا يحظى ببعض التعاطف الشعبي العربي. وهو موقف يستحق الثناء، بدون شك. غير أنه لا يستطيع وحده أن يرسي بهذا القطر العربي المحوري في الاتجاه الذي يستحقه. وسواء كان الرئيس الشاب هو المسؤول أو مساعدوه، فإنه لا توجد مؤشرات على أية استفاقة سورية تستثمر الموقف السوري الوطني بالشكل الذي يجعله طرفا قياديا في منطقة عربية تعاني من بعض الفراغات الواضحة.

العداء لسورية والعمالة لإسرائيل

من الواضح الآن أن القيادة السورية تصيغ موقفها تجاه لبنان وشؤونه ليس على أساس المساهمة في ترسيخ وحدة وطنية هشة أساسا بل في اتجاه الحث على تفتيتها وهي بالتالي تتصرف على أساس قاعدة أولوية الولاء للقيادة السورية وليس المصلحة الاستراتيجية السورية والعربية بشكل عام. ويبدو أن هناك خلطا بالغا في التقييمات السورية بين العداء للقيادة السورية الراهنة وموالاة إسرائيل. السؤال الذي يحتاج تأملا جديا هو التالي: هل عداء قوى «14 آذار» للقيادة السورية الراهنة يجعلها آليا ضمن خانة «العملاء» لإسرائيل كما صرح بذلك الرئيس السوري في الخطاب أعلاه؟ عندما نرجع الى تاريخ العلاقات السورية ـ اللبنانية خاصة منذ سبعينات القرن الفائت والتدخل السوري العسكري في لبنان سنرى أن الصراع اللبناني ـ السوري لم يكن دائما صراعا بين سورية وعملاء إسرائيل. لنتذكر أن التدخل السوري في لبنان كان على أساس إنقاذ قوى «الجبهة الوطنية» الموالية لإسرائيل وفي صراع بالتحديد مع «القوى المشتركة» التي كانت تمثل الطرف المعادي لإسرائيل في لبنان. ولولا التوافق السوري ـ الأمريكي آنذاك لما أمكن مضي التدخل السوري. يجب التفريق، إذا، وبكل نزاهة بين الموقف من سورية في لبنان وخانة العمالة لإسرائيل. كان هناك ولا يزال هناك عملاء، أو بشكل أصح حلفاء، لإسرائيل داخل لبنان. ولكن هؤلاء بالتحديد كانوا في أحيان كثيرة حلفاء لنفس النظام السوري الذي لا يزال متواصلا الى اليوم. على الرئيس السوري ألا يقنع نفسه أن «قوى 14 آذار» هي بالضرورة «عميلة» لإسرائيل إذا كانت ضده. لا يخدم ذلك علاقات سورية ـ لبنانية قوية كما لا يخدم، وهذا الأهم، موقف المقاومة اللبنانية وبقية حلفائها من القوى المعادية لإسرائيل في لبنان. لنأخذ على سبيل المثال «تيار المستقبل» بزعامة سعد الدين الحريري. في الواقع يحظى هذا التيار الآن بتأييد الكثير من السنة في لبنان. ولكن أي ملاحظ يعلم أن أنصار الحريري وبقية القوى السنية المتحالفة معه ليست عميلة لاسرائيل بالرغم من التلاعب الخليجي بالزعيم اللبناني المحدود الخبرة. وحتى هذا التلاعب لا يخدم دائما المصلحة الاسرائيلية بقدر ما يخدم تصفية حسابات إقليمية عربية في لبنان.

إن الاجماع اللبناني على «النقاط السبع»، والذي هو إنجاز في حد ذاته، تم من قبل «حزب الله» على أساس فهمه واستيعابه وحرصه الكبير على الوحدة الوطنية الداخلية. وفي الواقع أثبتت الحرب الاسرائيلية أن طيفا واسعا من قوى «14 آذار» ليس له أية نوايا أو رغبة في تشكيل خطة تكرر «14 أيار». أشار السيد حسن نصر الله الى اعتزازه بهذه النقطة بالذات من خلال إشارته لفشل الاسرائيليين في اختراق القوى اللبنانية والجيش بهدف توجيهها ضد المقاومة. طبعا هناك طيف محدود من قوى «14 آذار» ممن لا يريد تنفيذ خطة «14 أيار» لأنه لا يستطيع ذلك وليس لأنه لا يريد. غير أنه حتى في تلك الحالة فإنه ليس من مصلحة أحد تعميم توصيف «العمالة». فلقد نجح «حزب الله» بفضل أدائه الميداني في جذب حد أدنى من الالتفاف اللبناني وأحيانا بالرغم من رغبات الكثيرين.

إذا كانت القيادة السورية تحرص أولا وفقط على الحفاظ على وتقوية قوى الرفض اللبناني للمشروع الاسرائيلي والأمريكي فعليها أن تترك تصريف العلاقات اللبنانية الداخلية لطرف أكثر رصانة مثل الثنائي نصر الله ـ بري. الصمت السوري في هذه الحالة أفضل بكثير من الكلام.

المقاومة السورية

لا يمكن الالتفاف بأي شكل من الأشكال على الحجة التي تلوح بها بكثير من الانتهازية واللؤم مختلف القوى الاقليمية العربية المتراخية تجاه سورية: أين المقاومة السورية في الجولان؟ فبالرغم من أن ايا من هؤلاء جاد في دعوته القيادة السورية للمقاومة بل انه ربما يسارع في التحريض عليها إن فعلت، فإن ذلك ليس مبررا لعدم التساؤل بجدية عن دواعي الدعم السوري للمقاومة في لبنان وعدم القيام بأي شيء عندما يتعلق الأمر بالجولان. بل ان سورية تسارع لتأكيد عدم سورية مزارع شبعا لدعم استمرار المقاومة في الجنوب اللبناني. في حين تترك الجولان المحتل والذي لا يجادل أحد من ناحية القانون الدولي حول سوريته من دون أي مواجهة فعلية. يقول الرئيس السوري «المقاومة ليست بالضرورة العسكرية فحسب بل هي أيضا سياسية وثقافية». وهذا صحيح إذا كان المتحدث شخص محارب، مثل حسن نصر الله، لإقناع سامعيه أنه يحتاج لتنويع أشكال المقاومة. غير أن المتحدث هنا ممتنع بالأساس عن المبادرة بأي مقاومة عسكرية في الجولان. وهنا يعرف الجميع العلاقة القومية للنظام السوري مع سكان الجولان بالرغم من الاحتلال ولا يبدو أنه سيكون عاجزا على المبادرة بأي شيء إذا أراد. غير أن أحدى معضلات التفكير الاستراتيجي السوري ومنذ عصر الراحل حافظ الأسد هو تصوره للصراع العسكري مع إسرائيل إلا ضمن حدود الحرب النظامية و«التوازن الاستراتيجي»، غير أن «التوازن الجديد للقوى» ومنذ سنوات أثبت أن تنظيمات شعبية تحت الاحتلال راسخة في قطريتها هي الأنجع في مواجهة الآلة العسكرية الاسرائيلية (أنظر مقالنا «في التوازن الجديد للقوى: شعبية التنظيمات الفلسطينية واللبنانية» «القدس العربي» 25 تموز/ يوليو 2006). وبالرغم من حديث الرئيس السورس الشاب عن الأجيال الجديدة للمقاومة فإنه لا يبدو ماسكا بما يمكن لسورية أن تقوم به في إطار الظروف والوسائل الجديدة. ولكن هل تستطيع القيادة السورية وحزب البعث الحاكم القيام بتجربة حرب شعبية حقيقية في الجولان السوري حتى وإن كان يستطيع المبادرة بأعمال عسكرية؟ هذا تساؤل هيكلي بالأساس ويطرح في الواقع تساؤلات جدية حول نجاعة استمرارية النظام السوري بتركيبته السياسية المحدودة الراهنة. وهو ما يطرح إشكالية الوضع السياسي الداخلي في سورية.

حول الاستمرارية في الجمود السياسي

كان خطاب 15 آب/أغسطس و«التفاعل الشعبي» المبرمج خلاله وما حام حوله من تمجيد للرئيس السوري نموذجا على الجمود السياسي البالغ الذي تعاني منه القيادة السورية «الشابة». وقد كان هناك الكثير من الآمال حتى مؤتمر حزب البعث في الصائفة الماضية حول احتمالات قيادة الرئيس السوري لـ«إصلاح داخلي بطيء» في أقل الأحوال. غير أن القيادة السورية استمرت في الرغبة على المحافظة على حزب البعث في الحكم كأولية في تقييم بقية القوى السورية الفاعلة. وهكذا فعلى الجميع القبول بقيادة حزب فاقد للشعبية في مرحلة خطيرة تحتاج التحاما روحيا وسياسيا قويا بالشعب السوري. وهذا شرط لا يرسخ قاعدة جدية للدفاع عن سورية من التحديات الخارجية الأمريكية ـ الاسرائيلية. ومن الواضح أن القيادة السورية تتجه للتمركز حول ذاتها وطرد المخالفين على أساس أنهم مجرد عملاء لإسرائيل، أي نفس الخطأ الذي ترتكبه في لبنان والذي يدفع تجاه إسرائيل كل طرف لا يواليها بشكل أعمى.

إن الرئيس السوري تسلم حكما جاهزا بشكل وراثي وليس لأنه كفؤ بالضرورة. تبرز محدودية الرئيس السوري عندما يحاول الارتجال. بدا ذلك خصوصا عندما رأى أن «نجاح خطابه» يعتمد على ما يتعرض اليه من «هجوم». عندما نحاول مقارنة هذه النبرة الطفولية مع نبرة السيد نصر الله، الذي اقتلع زعامته بأسنانه وبعد الكثير من التضحيات الميدانية والذي كان شابا في يوم من الأيام من دون أن يكون طفوليا، فإننا لا نستطيع أن نتفاءل كثيرا بما يمكن أن يقدمه الرئيس السوري لسورية في المرحلة العصيبة القادمة. نقول ذلك بكل أسف ونحن نعلم أن القيادة السورية ما زالت تحافظ على حد أدنى وطني مشرف عندما يقارن ببقية المواقف الرسمية العربية. إن إعادة تركيب قواعد اللعبة السورية في الاتجاهات الثلاثة آنفة الذكر وحدها التي ستجعل ذلك الموقف الوطني المشرف موقفا ناجعا من الناحية السياسية ومؤثرا في التطورات التاريخية التي ستقبل عليها المنطقة.

---

* باحث تونسي يقيم في أمريكا الشمالية

تملكون البلاد فما الداعي لإخضاع الرقاب؟

المصطفى صوليح*

■ وأنا أتأمل حالنا، حال أوطاننا الممتدة عبر شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لأشد ما يحز في قلبي أن ملوكنا ورؤساء جمهورياتنا الوراثية وسلاطيننا وأمراءنا وشيوخنا، بل مجموع قادتنا، خارج إرادتنا، من مختلف المناصب والرتب والنحل، من الخليج إلى المحيط، لا يكفيهم أنهم يملكون كل البلاد، باطنها وسطحها وما علاها أو سار فوقها وما نبع من جوفها أو حام في سمائها وبحارها، بل إن مسعاهم، كل مسعاهم، منذ أن توجوا أنفسهم تتويج الغالب على المغلوب، هو إركاعنا وإخضاعنا وسد ألسنتنا داخل أفواهنا وتصفيفنا على جنبات طرق مواكبهم وخيام أفراحهم وأتراحهم وأسفارهم وملتقياتهم وحول ما لست أدري إلا أنه غير نافع البتة لنا.

و أنا أتأمل هذا الحال، لأشد ما يفزعني، أنه كما حدث في 1982، في عز منافسات كاس العالم لكرة القدم، تتعرض البلاد، «البيضة / دار السلم» التي يملكونها، وذلك كما حدث خلال سنوات ماضية أخرى،إلى أفظع غزو مدبر بسبق الإصرار والترصد، فلا نجد من بين حكامنا من يتحمل مسؤوليته، ما دام يدعي أنه هو «راعينا» و«ممثلنا» و«حامينا» و«المحافظ على كرامتنا»، إما في شكل الدفاع تلقائيا عن حوزتنا أو في شكل استشارتنا حول أجدى سبل هذا الدفاع، وإما في شكل التنازل عن عرش الحكم إقرارا بإخلاله بشرط من شروط البيعة التقليدية المتمثل في الدفاع عن حدود البلاد وكرامة العباد.

وأنا أتأمل هذا وذاك في تاريخيته وآنيته وفي مساقاته النفسية والثقافية، أجدني مضطرا لأن أغض الطرف عن السؤال المفجع ـ البئيس، سؤال ما السبب في ما حدث؟ هل ما حدث ما كان ليقع لولا أن حركة حماس في فلسطين قد ألقت القبض على جندي إسرائيلي وأن «حزب الله» قد أسر بدوره جنديين إسرائيليين آخرين في جنوب لبنان؟ لن أعير انتباها لذلك لأن مجرد التورط في مناقشة هكذا سؤال يعطي حكامنا مبررا لإعفائهم من كل مسؤولية في العدوان / الغزو غير المتناسب (وصف أممي) الذي يدور منذ سنوات في العراق وتجدد منذ شهر، بموازاة مع كأس العالم لكرة القدم، في غزة وجنوب لبنان ضد مواطنينا هنا وهناك. لكن علي أن أذكر بأن المنطقة هي في حالة غزو إسرائيلي دائم وذلك بدعم سياسي ولوجستي من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول أخرى في مقدمتها دول حكامنا العرب، كما علي أن أذكر بأن أجزاء من تراب لبنان كانت حتى قبل الغزو التدميري الأخير ما تزال ترزح تحت الاحتلال الصهيوني، وأن كل الإسرائيليين، هم بحكم القانون الداخلي لهذه الدولة العبرية، جنود، وبأن الجندي كيفما يكون هو مجند ومدرب ومسلح من أجل أن يقتل وأن يأسر وأن يجرح. وبالتالي إنه من المفروض في هذه الحالة أن يتعرض هو بدوره إلى القتل أو الجرح أو الأسر.

لن أعير انتباها لهذا السؤال لأني أعتقد أن الأجدر منه هو سؤال ما الذي أدى إلى فوزها ديمقراطيا في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ـ 2006؟ وسؤال ما الذي أدى إلى وجود «حزب الله»؟ وفي جنوب لبنان بالذات؟ وما الذي يجعل الناس في أرجاء شتى من بلداننا وبأعداد كبيرة جدا لا يهتفون إلا باسم زعيمه وصفوة قادته؟ ثم سؤال ما الذي برر به الأمريكيون وحلفاؤهم، قبل ذلك، اجتياحهم للعراق ويبررون به، حاليا، تهديداتهم لسورية؟ أوليس من أسباب ذلك شيوع الفساد وغياب الديمقراطية في كل أبعادها واسترخاص الأوطان؟

لا شك أننا أمام مثال آخر من أمثلة «ضربة المروحة ـ الجزائر 1830»، ولكن القصف المدفعي والصاروخي الجوي الإسرائيلي المكثف في هذه المرة لمطار بيروت وميناءه وللشريط الحدودي اللبناني وبالضبط لقواعد «حزب الله» وخلفيته البشرية ومنشآته ومخازنه الدفاعية في جنوب لبنان، في أفق تنفيذ الاجتياح العسكري البري لهذه المواقع وذلك بعد التأكد من أن التدمير قد أصبح يحصن الجنود الغزاة من جحيم المقاومة الوطنية في صيغة حرب العصابات، له شعار متميز هو «اجتثاث الإرهاب والشر من جذورهما حتى قبل أن يشرعا في العمل»، أي حتى قبل أن تحدث «ضربة المروحة». ويكفي تتبع محتويات القرارات التي استصدرتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وحلفائها من مجلس الأمن بخصوص الشأن اللبناني للتأكد من أن اكتساح أراضي لبنان كان أمرا محتما ولا مفر أو مناص منه، من هذه القرارات، هناك:

القرار 1559 بموجب هذا القرار الصادر في سنة 2004، قال مجلس الأمن إنه:

1 ـ يؤكد مجدداً مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان.

2 ـ يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان.

3 ـ يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها.

4 ـ يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.

5 ـ يعلن تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقاً لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي.

6 ـ يطالب جميع الأطراف المعنيين بالتعاون تعاوناً تاماً وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من اجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان سلامته الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي كاملين.

7 ـ يطلب إلى الأمين العام أن يوافي مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما بتقرير عن تنفيذ الاطراف لهذا القرار، ويقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

و لا داعي لإعمال كثير من الفطنة لإدراك أن:

ـ النقطة رقم 1، لم يوجهها مجلس الأمن لإسرائيل رغم أنها مشهود لها باحتلالها لعدة أشرطة لبنانية.

ـ النقطة رقم 2، لا يستهدف بها مجلس الأمن، هنا أيضا، إسرائيل، بل يستهدف بها كلا من القوات السورية والفلسطينيين المقيمين في المخيمات داخل لبنان.

ـ النقطة رقم 3، لا يصف من خلالها مجلس الأمن الجنود الإسرائيليين المحتلين لأراض في جنوب لبنان بميليشيات مسلحة، وبالتالي فالذين يصفهم بالميليشيات اللبنانية ويدعو إلى نزع سلاحهم هم بالضبط قوات حزب الله وقوات أمل، أما الذين يصفهم بالميليشيات غير اللبنانية فهم لا أحد غير الفلسطينيين.

ـ النقطة رقم 4، لا يقصد من خلالها مجلس الأمن ما يدعيه بها، بقدر ما يقصد منها نزع أسلحة حزب الله بالتمام والكمال ضمانا لأمن وراحة الدولة العبرية وهي طاغية ومحتلة لأراض من لبنان، وذلك مع العلم بأن هذا المجلس يتغافل واقعة أن قدرة الدولة اللبنانية على بسط سيطرتها على جميع الأراضي اللبنانية مقيدة باتفاق الهدنة الذي سبق لها أن أبرمته مع الدولة الصهيونية في سنة 1949، حيث أن هذا الاتفاق يضع قيودا على أعداد وأنواع القوات العسكرية التي يمكن للفريقين نشرها على منطقة الحدود بينهما. وهو الاتفاق الذي فيما واصلت لبنان احترام فحواه، فإن إسرائيل هي في وضع دائم الإخلال به.

القرار 1680، بموجب هذا القرار الصادر خلال شهر ايار (مايو) من السنة الجارية ـ 2006، بشأن متابعة تطبيق القرار 1559، المنوه عنه بالذكر أعلاه، يقول مجلس الأمن إنه:

1 ـ يرحب بتقرير الأمين العام نصف السنوي الثالث إلى مجلس الأمن تاريخ 18 نيسان (ابريل) 2006 حول تطبيق القرار 1559 (2004).

2 ـ يدعو مرة أخرى إلى التطبيق الكامل لكل مقتضيات القرار 1559 (2004)؛

3 ـ يجدد أيضاً دعوته كل الدول والفرقاء المعنيين المذكورين في التقرير، إلى التعاون تعاوناً كاملاً مع الحكومة اللبنانية ومجلس الأمن والأمين العام من أجل تحقيق هذا الهدف.

4 ـ يشجع الحكومة السورية بقوة على التجاوب مع مطلب الحكومة اللبنانية الداعي، تماشياً مع الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني، إلى تحديد الحدود المشتركة بين البلدين ولا سيما في المناطق ذات الحدود الملتبسة أو المتنازع عليها، وإلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل بين البلدين، مع الإشارة إلى أن من شأن هذه الإجراءات أن تشكل خطوة مهمة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وتحسين العلاقات بين البلدين، ما يُقدم مساهمة إيجابية للاستقرار في المنطقة، ويحض الطرفَين على بذل جهود من خلال مزيد من الحوار الثنائي من أجل تحقيق هذه الغاية، آخذين في الاعتبار أن إقامة علاقات دبلوماسية بين الدول وإنشاء بعثات دبلوماسية دائمة يتمان من خلال الموافقة المتبادلة.

5 ـ يثني على الحكومة اللبنانية لاتخاذها إجراءات لمكافحة نقل الأسلحة إلى داخل الأراضي اللبنانية، ويناشد أيضاً الحكومة السورية اتخاذ إجراءات مماثلة؛

6 ـ يرحب بالقرار الصادر عن مؤتمر الحوار الوطني والذي يقضي بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج مخيمات اللاجئين في غضون ستة أشهر، ويدعم تطبيقه ويدعو إلى بذل مزيد من الجهود لحل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، ولبسط سلطة الحكومة اللبنانية على أراضيها كاملة؛

7 ـ يكرر دعمه للأمين العام ومبعوثه الخاص في الجهود التي يبذلانها والتفاني الذي يُظهرانه بهدف تسهيل تطبيق كل أحكام القرار 1559 (2004).

وهكذا، فهذا القرار الأخير يثير عدة ملاحظات، أهمها الملاحظتان التاليتان:

ـ الملاحظة الأولى: فرغم أن سورية كانت قد سحبت قواتها من لبنان خلال سنة 2005 استجابة لما جاء في القرار 1559، وذلك بعد 29 سنة من السيطرة العسكرية والسياسية على لبنان، ورغم أن حزب الله هو حزب لبناني وموجود من أجل إعمال حقه في المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلي لأراض من لبنان ومن أجل التصدي للمحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى التوغل في جنوب لبنان ومن أجل حماية الحدود، وكذا من أجل افتداء الأسرى اللبنانيين القابعين تعسفا في مراكز الاحتجاز العسكري الإسرائيلي، فإن مجلس الأمن لا يذكر إسرائيل بالاسم ولا يضعها أمام أي من مسؤولياتها من أجل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، بل على العكس من ذلك يصر على الدعوة إلى التطبيق الكامل لكل مقتضيات القرار غير العادل 1559، أي يصر على تعقيد العلاقات اللبنانية ـ السورية وعلى إنهاء المقاومة اللبنانية وتجريدها من أسلحة هذه المقاومة، كما يصر على عزل الفلسطينيين المقيمين في مخيمات اللاجئين بلبنان عن قضايا وطنهم المستباح في كل حين من قبل فرق التقتيل الصهيوني، ودون هوادة يصر أيضا على ألا تبقى في لبنان ولا رصاصة واحدة قد توجه إلى أحد أفراد «شعب الله المختار» المدجج بمختلف أنواع العدة والعتاد بما فيها الذكية الفتاكة؛

ـ الملاحظة الثانية: وتتمثل في أن الاكتساح الوحشي والمهين الجديد الذي شنته القوات الهمجية الإسرائيلية على أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وسكانها واستتبعته بأبشع جرائم القصف والتدمير لبلد ما يزال يضمد جراحه هو لبنان، وذلك تحت الأنظار المفتوحة لمجلس الأمن وغيره من الأجهزة بين الحكومية الأممية، قد تم الشروع في تنفيذه مباشرة بعد أقل من شهرين على صدور القرار 1680 السيئ الذكر، الأمر الذي لا يترك مجالا للشك في أن العدوان الحالي كان مبيتا.

وبعد، هل حقا لا تتحمل أنظمتنا الحاكمة مسؤوليتها في عدم حمايتها لأوطاننا المستباحة؟ الواقع أن كلا من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن، على سبيل المثال، تقوم ببذل كل المساعي من أجل إسكات الصوت الوحيد المدوي في الميدان ألا وهو حزب الله في لبنان، بل ها هم المفتون الدينيون الوهابيون يتحولون إلى دعاة سياسيين رسميين فيصدرون آخر بدعة لهم تكفر حزب الله وكل الشيعة وتحرض السنيين ضدهم. أما في بلدي المغرب فقد تم في يوم 28 تموز (يوليو) 2006 توزيع أمر وطني بتوقيف كل مظاهر الاحتفالات الكبرى التي كانت مجدولة خلال نهاية هذا الأسبوع في شتى أنحاء البلاد تضامنا مع الشعب اللبناني، وكفى الله المؤمنين شر القتال.

---

* كاتب، باحث، ومؤطر في مجال التربية على حقوق الإنسان من كوادر اللجنة العربية لحقوق الإنسان

زارعو الكراهية المتواصلة

عبد الرحمن مجيد الربيعي*

■ لن تنسى الذاكرة العربية تلك المشاهد المريعة التي تسبب فيها الصهاينة وفيها برهنوا بأنهم لا يكرهوننا فقط بل ويتمنون محقنا واقصاءنا واخلاء الارض منا بما فيها ارضنا العربية التي يحتلونها وبنوا عليها كيانهم وهم غير واثقين في دواخلهم بأن هذا الكيان قابل للحياة ما دام قد بني على اغتصاب حقوق بشر ما زالوا مشدودين اليها ويعملون على استرجاعها ولم تخفهم عمليات الابادة التي يتعرضون لها.

لقد ارتسمت في الذاكرة العربية مشاهد لا حدود لبشاعتها، خذوا من بين المشاهد الاخيرة ما فعلوه بقوات الامن الوطني الفلسطيني عندما جعلوهم يخلعون ثيابهم ويبقون في الداخلي منها واخرجوهم مرفوعي الأيدي.

وخذوا مشهد اعتقال وزراء فلسطينيين ونواب منتخبين بالديمقراطية التي تريد سيدتهم امريكا تعميمها على المنطقة ولكنها الديمقراطية التي لا تخرج عن ارادتهم وعن مفهومهم لهذه الديمقراطية، وما دام الفلسطينيون قد انجزوا ديمقراطيتهم فيجب ان يعاقبوا على هذا، ولذا حولوا غزة الى سجن وصارت طائرات الاباتشي تدمر المدن وتقتل البشر رغم انها أوجدت من اجل حروب بين الجيوش وليس لقمع انتفاضات.

ثم جاءتنا (فلسطينيا) صورة رئيس مجلس النواب الدكتور عزيز الدويك، وهو رئيس منتخب بارادة شعبه ضمن تداول السلطة ديمقراطيا، فكيف يتم اعتقاله؟ وكيف يلقى به في سجن عوفر الكريه؟ وفوق هذا يقوم جلاوزة الصهاينة بالاعتداء عليه بالضرب مما اقتضى نقله الى المستشفى وقد نقلت وكالات الانباء ان صحته تزداد سوءا!

الا يعلم هؤلاء انهم بأعمال كهذه يؤججون نيران الكراهية ضدهم ويجعلون من الانتقام منهجا لا يستطيعون بكل ما اوتوا من اسلحة القضاء عليه.

وفي لبنان رأوا المثال الحي، وها هم منذ شهر يدفعون ثمنا لم يفكروا انهم سيدفعونه، وقد ذاق المستوطنون الذين جمعوهم من فجاج الدنيا ليشكلوا منهم شعبا، او هكذا يظنون، ذاق هؤلاء طعم الخوف وحياة الملاجىء. وعرفوا معنى فقدان ابنائهم، وها هم يفرون، ولأول مرة في تاريخ هذا الكيان المزروع قسرا في وطننا تخلو مستوطنات كاملة من سكانها، اخذهم الخوف بعيدا.

هذه الصورة، صورتهم، نراها كل يوم بل وكل ساعة، وآن لهؤلاء ان يراجعوا ما هم عليه ليعرفوا الى اين قادهم جنرالات حرب او متشبهون بهم؟ نعم، عليهم ان يراجعوا كل ما فعلوه لهم ليشحنوهم بالمزيد من الكراهية، فهل هناك انسان واحد يأتي بالاطفال ليكتبوا على الصواريخ التي سترمى على اطفال مثلهم عبارات نابية؟ واي مستقبل سيكون لهؤلاء الاطفال الذين يقوم عساكر الصهاينة بتغذيتهم بالكراهية؟

وفي حربهم على لبنان سنرى الفارق بين اخلاقين وبين تربيتين، وفي الوقت الذي تركز المقاومة في استهدافها على العسكر وآلياتهم فألحقت بهم من الخسائر ما لم تلحقه كل الحروب النظامية السابقة مع بلدان المواجهة العربية في الضباط والجنود ودبابات ميركافا التي يتباهون بها، نرى الصهاينة يمعنون في ايذاء الاهالي ويقصفون مدنا ومواقع وهم يعلمون جيدا ان المقاومة ليست فيها، وهكذا تصبح كل غارة من غارات طائراتهم عنوانا لمجزرة، وكأنهم لا يريدون الا قتل المزيد من المواطنين الآمنين وتهديم بيوتهم فوق رؤوسهم وتحويل كل ما فوق ارض لبنان العربي من مبان ومواقع وجسور ومدارس الى انقاض. وما دام لديهم فائض من القنابل الغبية والحارقة التي تزودهم بها ولية امرهم امريكا بلا مقابل فانهم لا يكتفون بغارة او اثنتين على المكان الواحد بل انهم يقصفون ويعاودون فلم تسلم منهم حتى بعلبك او المنائر التاريخية والبيوت.

هو الحقد بأبشع صوره فكأنهم به لا يريدون ان يتركوا وراءهم اية امكانية لحوار سلام من اي نوع، ومعنى هذا انهم اعداء للسلام. واي سلام يطالبون به هو كذب في كذب. فناشد السلام لا يمكنه ان يصب كل هذه الكراهية ويورث الاجيال تارات لا مفر من الاخذ بها ان لم يكن اليوم فغدا او بعده، لقد رأوا ان الشعب الفلسطيني رغم كل ما فعلوه به لم يستسلم ولم يرفع الراية البيضاء بل بالعكس ان اصراره على نيل حقه يقوى ويشتد رغم انهم لم يكفوا عن ملاحقته حتى وهو في المخيمات او بلدان اللجوء، فقتلوا ابرز رموزه وخيرة قادته وهم في بعض البلدان العربية او الاوروبية عدا الذين قتلوا ويقتلون في غزة والضفة الغربية بمجازر متلاحقة كل واحدة أبشع من الاخرى.

ها هم الصهاينة اليوم امام مقاومة صادقة أرتهم نجوم الظهر، وعلمتهم معنى الخوف والذعر، وكأن حماقاتهم الممتدة والمتواصلة التي تحركها الكراهية التي تربوا عليها تجعلهم يعتدون على ثكنة مرجعيون ويتطاولون على كرامة ضباط وجنود وقوات امنية لبنانية متواجدة فيها لغايات انسانية وامنية فكأنهم بهذا يكررون ما فعلوه بقوات الأمن الفلسطينية في غزة! انهم يوصلون الكراهية الى اقصى حالاتها، وكراهيتهم هذه تقابلها كراهيتنا لهم، وهناك فرق بين كراهية موتورين متعطرسين يقودهم وهم شعب الله (المختار). ولكننا شعب الله (الذي اختار). اختار ان يقف ويقاتل ويستعذب الشهادة ان جاءته.

ألم يقل جنود الصهاينة انفسهم انهم اكتشفوا بأن مقاتلي حزب الله يحلقون ويتعطرون حتى يلاقوا وجه ربهم انقياء؟

اما هم فموتهم موت الجبناء المذعورين.

وآخر صورة لا تغادر الذاكرة هي صورة ذلك الشيخ الذي خرج من بين الانقاض بعد قصف حي الشياح وقتل قريب له وزوجته وخمسة من ابنائه مع اخيه وزوجته في غارة واحدة، وسأله مذيع التلفزة عن الذي حصل وماذا يريد، فكان جوابه القاطع: «نهاية اسرائيل». ترى هل سيأتي يوم يدرك فيه العالم بما فيه الغربي وبعد انتهاء موجة الخراب التي جاء بها المحافظون الجدد بأن من مصلحة البشرية كلها ومن اجل امنها وسلامها تفكيك هذه القاعدة العسكرية المتقدمة المسماة اسرائيل التي الحق بها شعب من موظفين وشغالين؟ ربما، لا شيء مستغربا ابدا رغم ان بعض الامور التي ستتحقق كانت تبدو اوهاما؟!

---

* روائي من العراق يقيم في تونس

لبنان يؤدي ثمن «العقد الاجتماعي»

محمد الخمليشي*

لبنان ضحية لطغيان أولمرت وحكومته! هذا شيء معروف. لكن ما دخل الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو في الحكاية! هو الذي أخرج نظرية «العقد الاجتماعي» قبل قرنين لانقاذ أوروبا من قانون الغاب؟ مع ذلك فان ما يحدث في لبنان دليل جديد على أن العولمة حكمت بالتقادم على أحد ركائز الفكر السياسي الغربي! وآخر ضحايا الآلة الديموقراطية الغربية العمياء هو لبنان.

«العقد الاجتماعي» في نظر الفيلسوف الفرنسي هو تعاقد بين كافة المواطنين لتنظيم المجتمع على أساس ضمان الحرية والمساواة للجميع. في ظل هذا المفهوم الجديد! اكتسب المواطن وعيا سياسيا جديدا يفرض رقابة قوية على الحقوق الفردية والجماعية. هذه الرقابة تعززها مؤسسات كالقضاء والبرلمان والاعلام.

انسجاما مع هذا المبدأ تنحى وزير الاقتصاد الفرنسي «شتراوس كان» عن منصبه في تشرين الثاني (نوفمبر) 1999 على خلفية اتهامه بتلقي رشى. فضغوط الصحافة والقضاء جعلته يقرر الاستقالة بدافع «الوازع الأخلاقي وروح المسؤولية» كما قال. لكن جرائم اسرائيل في لبنان لم تدفع وزيرا فرنسيا واحدا لأن يستقيل من منصبه أو حتى يندد بالمعتدي حسبما يمليه «الوازع الأخلاقي وروح المسؤولية». بل حتى الاعلام الفرنسي الذي يتفاخر بالتعددية ويحاسب السياسيين على الشاذة والفاذة انبرى! غداة بداية الهجوم على لبنان ومن خلال الصحف الرئيسية الثلاث! وهي «لوموند» و«لوفيغارو» و«ليبيراسيون»! الى الدفاع عن الطرف الأقوى أي اسرائيل.

على نفس المنوال اضطر رئيس أكبر دولة! ريتشارد نكسون! الى الاستقالة في آب/ اغسطس 1974 بسبب تداعيات فضيحة واترغيت. هذه القضية التي كشفها صحافيان في «الواشنطن بوست»! وأجرى فيها مجلس الشيوخ تحقيقا قاسيا! وتدخلت المحكمة العليا! لينتهي الأمر الى استقالة الرئيس بعد ثبوت تجاوزات في حقه. أما اليوم فالرئيس الأمريكي يلقى دعم النخبة بشتى أطيافها لتبرير العدوان على لبنان وقتل الأطفال وخرق القوانين الدولية دون أدنى حرج. فما دام اهدار الحقوق يتم خارج الحدود الأمريكية! فلا خوف من محاسبة أو عقاب.

يقظة المجتمع في العالم الغربي تردع كل من يحاول كسب امتياز غير مستحق والاضرار بحقوق الغير! فيتحقق بذلك التوازن الذي يضمنه ميثاق «العقد الاجتماعي». بيد أن هذا المبدأ الجميل يسري مفعوله داخل حدود الدولة فقط! وهذا هو العيب الخطير الذي تحمله في طياتها نظرية الفيلسوف الفرنسي! عيب تفاقم حاله في عصر العولمة الجارفة! فقاد الأمر الى كوارث كثيرة! يقاسي مرارتها اليوم لبنان الذي يتعرض لهجمة اجرامية من طرف اسرائيل بتواطؤ مكشوف من القوى الكبرى.

الخلل اذا في المفهوم السائد أنه يحصر مبادئ العقد الاجتماعي داخل حدود دولة ولا يهتم بما يجري خارجها! فتولد من جراء ذلك وعي سياسي جامد يحصر اهتمام المواطن الغربي بما يدور داخل وطنه! فتراه متحفزا لتثبيت قيم الحرية والعدل والدفاع عن الحقوق داخل حدود بلده! وبالمقابل يتجاهل بشكل تام ما يدور وراء الحدود. لو كان كل بلد جزيرة معزولة لصحت هذه المقاربة! لكن واقع الحال يشير الى تداخل المصالح وتشابك المعاملات وتوسع العلاقات بين الدول تحت وطأة العولمة. اذا فالنخبة في بلد غربي تدرك أنها مراقبة من قبل المواطن! وأن حركاتها محس